وأن تعربه مفعولاً به لفعل محذوف.

وإذا فتحت المنادى فإنه لك أن تعربه مضافاً بمثل ما أضيف إليه الثاني وأن المضاف إليه قد حذف اكتفاء بذكر ما يدل عليه بعد.

ولك أن تعربه مضافاً إلى المضاف إليه المذكور وان الاسم المكرر مقحم بين المضاف والمضاف إليه، وفتحته فتحة اتباع لحركة المنادى، ولك أن تعرب اللفظين مركبين تركيباً مزجياً. وحينئذ تكون الفتحة للبناء، ولك أن تعرب الثاني توكيداً لفظياً للأول حذف تنوينه للمشاكلة[1].

قال ابن مالك[2]:

في نحو سعدَ سعدُ الأوس ينتصب ثان وضم وأفتح أولاً تصب

٧ ـ إذا تكرر المنادى العلم المفرد ولم يضف الثاني مثل[3]:

يا سعدُ سعدُ. فانه يجب ضم المنادى. أما مكرره فإنه يجوز ضمه بدلاً. ويجوز رفعه ونصبه توكيداً لفظياً على محل المنادى أو لفظه مثل قول الراجز:

إني واسطارٍ سطرن سطراً لقائل يا نصرُ نصرُ نصراً

نصر المنادى مبني على الضم. ونصر الثانية: يجوز بناؤها على الضم بدلاً ويجوز رفعها على لفظ المنادى توكيداً لفظياً. ويجوز نصبها على المحل توكيداً لفظياً

---

(١) أورد هذه الاحتمالات الاعرابية ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ٢٨٣، والأزهري في التصريح ١٧١/٢، والسيوطي في همع الهوامع ١٧٧/١، وابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢١٣/٢، والأشموني على ابن مالك ١٥٤/٣: «وان فتحته فثلاثة مذاهب، أحدها ـ وهو مذهب سيبويه ـ أنه منادى مضاف إلى بعد الثاني والثاني: مقحم بين المضاف والمضاف إليه، وعلى هذا قال بعضهم: يكون نصب الثاني على التوكيد، وثانيها ـ وهو مذهب المبرد ـ أنه مضاف إلى محذوف دلّ عليه الآخر. والثاني مضاف إلى الآخر ونصبه على الأوجه الخمسة. وثالثة لها: أن الاسمين ركبّا تركيب خمسة عشر ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة اعراب، ومجموعهما منادى مضاف ـ وهذا مذهب الأعلم...».

(٢) ابن مالك: الألفية ١٣.

(٣) ابن هشام: شرح قطر الندى، ٢١٣.